الاقتصادية ، وعلى التشدد في تطبيق القوانين الموضوعة .

عدم وجود قاعدة انتاجية تستوعب الغالبية الساحقة من الايدي العاملة المعروضة ، كانا عنصرا سلبيا في بلورة اوضاع طبقية محددة المعالم . ولكن عدم وجود طبقات بالمعنى الكلاسيكي والاقتصادي للكلمة ، لا ينفي ان غالبية السكان ينتمون الى المعنى العام الذي تشير اليه كلمة مستغلين . وجود اللاجئين في المنفى ، بحكم الطرد والتهجير الصهيوني ، لا ينفي انهم تعرضوا في مجتمع اللاجئين الجديد ، الى عملية استغلال جديدة وحسب معادلة اقتصادية جديدة ، أحد أطرافها الرئيسيين ، من يملكون رأس المال في قطاع غزة . تكيف رأسماليو غزة مع الوضع الخاص الجديد ، وخلقوا الوسائل التي تكفل لهم زيادة ارباحهم ومشاريعهم الخاصة بسرعة لا توازيها الا السرعة التي كانت تتزايد بها واردات القطاع من الملابس المستعملة . هذه الملابس التي يمكن لنا اعتبارها دلالة على حقيقة الازدهار الاقتصادي الذي عرفه القطاع .

كوابح الصراع الطبقي في قطاع غزة

الامر الطبيعي ، في مجتمع أبرز وارداته هي من « الثياب المستعملة والويسكي » ، ان تتفاقم الصراعات الطبقية وتأخذ مدى غير المدى الذي بلغته في القطاع ، وقد ساهمت عدة عوامل في عدم تحول الاستغلال الطبقي الى وعي ، والى صراع طبقي ، ينعكس على الحياة الاجتماعية في قطاع غزة ، ويصبغها بطابعه ، بحيث يطغى على الطابع المتخلف للتناقضات التي كانت تفعل فعلها في القطاع ، من عائلية وعشائرية ، وبحيث يأخذ النضال السياسي الذي عرفه القطاع مضامين طبقية واضحة تنعكس على المفاهيم السياسية السائدة ، وعلى ايديولوجية التنظيمات التي عرفها القطاع ، بحيث يطرح على بساط البحث طبيعة النظام الاقتصادي القائم فيه ، خصوصا وان النظام الاقتصادي المتبع في القطاع كان مختلفا ومتخلفا في الوقت نفسه عن النظام المتبع في مصر ، وخصوصا على صعيد التجارة الخارجية ، وهو عامل هام له دوره عند تقرير الامور بشأن قطاع غزة ، بحكم تبعية القطاع اداريا لمصر .

قبل الدخول في تعداد الاسباب التي شكلت كوابح قوية لتفاقم الصراع الطبقي ، لا بد من اعادة التذكير بالعرائض المشار اليها سابقا ، باعتبارنا ان هذه العرائض تعبير عن استغلال طبقي لم يتبلور الى وعي طبقي ، يعبر عن نفسه بصراع طبقي . وبكلمة ادق ، فان وجود الاستغلال ، لم يتحول الى